الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة
٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

حماية المنتج المحلى وقدرته التنافسية فى مجال المنتجات الحيوانية « بعد إتفاقية الجات »

ورقه مقدمة من
أ.د / نجيب الهلالى جوهر
وكيل كلية الزراعة - جامعة القاهرة

حماية المنتج المحلى وقدرته التنافسية فى مجال المنتجات الحيوانية

" بعد اتفاقية الجـات "

(الألبان - اللحوم - الدواجن - البيض)

١- مقدمـــــة :

تمر جمهورية مصر العربية حاليا بخطوات جادة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى ويواكب تطبيق خطة الاصلاح الاقتصادى بمصر تطور عالمى للعمل على حرية التجارة الدولية ولقد بدء فى ديسمبر ١٩٩١ وضع صورة اتفاقية للتجارة الدولية Protocol of the general Agreement on tariffs and trade تهدف اساسا إلى اصلاح التجارة الزراعية وخلق تجارة زراعية عادلة تعتمد على آليات السوق ويتم ذلك بواسطة قواعد عامة يجب أن تطبق وتستمر تطبيقها خلال فترة محددة تدريجيا حتي لا يحدث أى خلل للسوق الزراعى العالمى . وهذه القواعد يجب أن تأخذ فى الاعتبار الدول المشاركة فى الاتفاقية وعدم التعارض مع وسائل حماية البيئة والأخذ فى الاعتبار المعالجة الخاصة لبعض الدول النامية لتطبيق الاتفاقية ومحاولة عدم التأثير السلبى على الدول النامية التى تستورد كثيرا من المواد الغذائية .

٢- موقف التجارة العالمية للمنتجات الحيوانية :

توضح بيانات التجارة العالمية أن حجم الانتاج العالمى بالدول النامية للمنتجات الحيوانية متدنى من حيث الكمية والجودة والكفاءة وأن غالبية هذه الدول تستورد نسبة عالية من احتياجاتها من اللحوم والدواجن والالبان ، بجانب ذلك فان العديد من مستلزمات الانتاج مثل الذرة والصويا والاكســاب لاتتوفر بكميات كافية فغالبية الدول النامية ايضا .

والسوق المصرى كمستورد للحوم الحمراء بكمية تعادل حوالى ١٢٠ ألف طن سنويا يتم استيرادها أساسا من الدول الاوربية خصوصا أيرلندا واستراليا أو غالبية لحوم الدواجن فتستورد من البرازيل وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية حيث تمثل الولايات المتحدة حوالى ٥٠٪ من أنتاج الدواجن عالميا حوالى ١١ بليون دجاجة تسمين سنويا .

كما وأن غالبية مستلزمات الانتاج من الذرة والصويا يتم استيرادها غالبا من فرنسا والولايات المتحدة أيضا والموقف العالمى للمنتج النهائى من اللحم أو مستلزمات الانتاج يختلف من دولة لأخرى طبقا لمقاييس الاكتفاء الذاتى بهذه الدول .

٣ – أنظمة الحماية للمنتج المحلى بالدول المتقدمة :

٣ – ١ – فكرة الحماية وأهدافها :

عملية حماية المنتج المحلى هى عملية تطبيق بعض القواعد التى تؤدى إلى تحديد كمية المستورد من نفس المنتج إلى داخل البلاد على أساس حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية الغير شرعية والحماية يمكن أن تشمل معنى واسع لسياسات عامة محلية أو خارجية تكون نتيجتها تقيد حرية التجارة لكل من الدول المصدرة والمستوردة لتغير قدرة التنافس بينها ويتضح هذا جليا فى التجارة الزراعية التى تقع دائما تحت سيطرة الدولة وبها دائما دعم للمنتج فى غالبية الدول مع سيطرة حكومية غالبا على الاسعار المحلية .

ولقد لجأت غالبية الدول إلى وسائل الحماية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة لحماية صناعاتها الوليدة من المنافسة الشديدة التى قد تتعرض لها فى بداية تطورها ولقد انتشر فى ذلك الوقت ما أطلق عليه مبادئ حماية الصناعة الوليدة أو Infant industry Arguments . وقامت غالبية الدول فى ذلك الوقت باستخدام الجمارك كوسيلة سهلة ومباشرة لحصول الدولة على ضرائب وكانت طريقة فرض الجمارك مع ما توفر من معلومات فى ذلك الوقت عن التجارة الدولية هو أسهل الطرق لفرض حماية للمنتجات المحلية – ولكن مع تقدم العلوم وتقدم نظام المعلومات بدأت الدول تستخدم أنظمة أخرى للحماية لا يدخل بها الجمارك ولقد قامت دول السوق الأوربية مؤخرا عن طريق برنامج CAP فى استحداث العديد من طرق الحماية غير الجمركية وبالنظر إلى هذه الطرق فانها قد تقارب خمسون طريقة مختلفة يكون محور اختلافها عن الجمارك أنها متغيرة باستمرار ومتطورة مع اختلاف الاسعار بدول السوق المختلفة وهدفها الاساسى أن تكون اسعار المنتجات الواردة إلى دول السوق لا تقل عن سعر مناسب غالبا ما يكون أقل رقم فيه أعلى من السعر العالمى للسلعة على الا يتنافس المنتج المحلى ويضع المنتج الأوروبى بعيدا عن المنافسة الاجنبية مع ثقة المنتج بالحصول دائما على أسعار ثابته أعلى من اسعار السلع العالمية .

٣ – ٢ – اسباب ودواعى استخدام الحماية للمنتج المحلى :

الحماية للمنتجات الزراعية منتشرة فى جميع انحاء العالم وتختلف الدول فى وسائل حمايتها للمنتج المحلى وكذلك فى أسباب الحماية ذاتها وعموما من أهم اسباب فرض الحماية ما يلى :

أ – حماية الأمن القومى للدولة .

ب – زيادة الدخل للمنتجين وبالتالى زيادة الناتج القومى .

جـ – السيطرة على أسعار الاسواق المحلية بما يخدم المستهلك .

د – خلق فرص عمل جديدة مع زيادة المنتج المحلى .

هـ – تحسين ميزان التبادل التجارى للدولة وزيادة الضرائب

و – حماية المؤسسات المحلية خصوصا الزراعية .

٣ - ٣ - وسائل حماية المنتج المحلى :

تنقسم وسائل حماية المنتج المحلى إلى وسائل جمركية ووسائل غير جمركية ولقد كانت الوسائل الجمركية هى السائدة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية تكون مجموعة السوق الأوروبية المشتركة فى أواخر الخمسينات ومع تطور التجارة العالمية بدأت تظهر وسائل أخرى لحماية المنتجين المحليين أهم ما يمكن ذكره هنا هو :

(أ) وضع رسوم أو دعم على التجارة مثل جمارك على الواردات أو دعم للصادرات .
(ب) تحديد حصص للتصدير والاستيراد .
(جـ) المواصفات القياسية البيطرية والصحية .
(د) التجارة الحكومية وإتحادات المنتجين وتنظيم التجارة .
(هـ) ضرائب محلية أو دعم على مستلزمات الانتاج أو دعم النقل أو دعم المستهلك .

هذا ويلاحظ أن تأثير هذه الوسائل يختلف كثيرا من دولة لأخرى وقد تلجأ بعض الدول إلى الفقرة (جـ) عالية كأساس لمعادلة إغراق الاسواق بالاستيراد ويوضح الجدول التالى مدى تأثر هذه الوسائل على الكميات المستوردة والنسبة المتأثرة من الواردات بهذه الوسائل للحماية .

(١) وسائل الحماية غير الجمركية على المواد الغذائية فى بعض الدول الصناعية *(١٩٨٦)

نوع الحماية	الدولة نسبة الواردات المتأثرة بالحماية					
	فرنسا	المانيا	ايطاليا	اليابان	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
رخصة استيراد	١١	١٤	١	٩	--	٣٣
رسوم مختلفة	٤٠	٣٩	٤٤	--	٤٤	--
حصة عالمية	--	--	--	--	--	٢٦
حصة محلية	٢	--	٣	--	--	--
حصص أخرى	١٥	٩	٢١	١٢	٣	٤١
تحديد كميات	٢٢	--	٤	--	--	--
الجملة	٩٠	٦٢	٧٣	٢١	٤٧	١٠٠

* سنة الاساس لتعريفات " الجات " .

٣ - ٤ - أمثلة لنظم الحماية ببعض الدول الصناعية :

قامت غالبية الدول الصناعية بوضع برامج لحماية المنتج المحلى من المنافسة الشديدة من الدول الخارجية ولقد كانت المجموعة الاقتصادية أول من وضع العديد من المؤشرات لحماية الانتاج المحلى وقامت هذه المؤشرات اساسا على خدمة الانتاج الزراعى ودعم هذا الانتاج بصورة مؤثرة ومستديمة حتى اصبح من نتيجة هذه الحماية والتى وضعت أسعار المنتجات المحلية على مستوى أعلى من الاسعار العالمية مما أدى إلى زيادة مطردة فى الانتاج وبالتالى توصلت هذه الدول خلال تلك الفترة إلى درجة كبيرة من الاكتفاء الذاتى بل وأدت هذه الحماية إلى تحويل تلك المنطقة الأوروبية إلى مصدرة للعديد من المنتجات الزراعية ويوضح الجدول التالى تكلفة الحماية للمنتج المحلى فى بعض الدول الصناعية .

جدول (٢) تكلفة الحماية للمنتجات الزراعية لبعض الدول الأوروبية ١٩٨٦

البيـــــان	التكلفة الكلية للحماية (مليون دولار)	تكلفة الحماية بنسبة من	
		الدخل الزراعى ٪	الدخل القومى ٪
فرنســـا	٣٣٧	٢	١ر
المانيـــا	٥١٦	٤	١ر
المملكة المتحدة	٥٢	١	--
اليابـــان	٣١٥٧	١٢	٦ر
الارجنـــين	٣٨٨	٨	١ر
مصـــر	٦٥٦	٢٥	١ر٧
باكستـــان	٢٤٩	٦	٢ر٠

ويوضح الجدول التالى تقديرات الدعم للمنتجات الحيوانية بالذات فى الدول المصدرة لمصر خلال الفترة من ٨٢ - ٨٦ جدول .

جدول رقم (٣)

تقديرات الدعم المقدم لمنتجى المنتجات الحيوانية فى الدول المصدرة إلى مصر (٨٢ - ١٩٨٦)

السلعة والدولة الموردة	العملة المحلية للدولة	سعر المنتج (للطن)	قيمة دعم الطن		جملة قيمة الدعم إلى قيمة الانتاج ٪
			بالعملة المحلية للدولة	بالدولار الامريكى	
لحوم أبقار :					
استراليا	دولار استرالى	١٦١٠	١٠٣ر٢	٨٦ر٨٥	٦ر٤
كندا	دولار كندى	٢٨١٩	٢٩٦ر٦	٢٢٧ر١	٩ر٩
نيوزيلاندا	دولار نيوزيلاندى	١٧١٢	٢٠٦ر٥٤	١٢٣ر١٥	١٢ر١
امريكا	دولار امريكى	٢٠١٧	١٧٥ر٨١	١٧٥ر٨١	٨ر٧٣
لحوم ضأن :					
استراليا	دولار استرالى	١٠٠٩	٣ر٣	٢ر٧٨	٤ر٢
البان :					
كندا	دولار كندى	٣٨٨	٣١٥ر١	٢٤٠ر٥	٧٣ر٧
المجموعة الأوروبية	وحدة أوروبية	٢٥٩	١١١ر١	٩٨ر٥٩	٤٤ر١
نيوزيلاندا	دولار نيوزيلاندى	١٧١	٢٠ر٣٤٠	١٢ر٢٥٠	١١ر٨
أمريكا	دولار امريكى	٢٨٤ر٨٦	١٥١ر٨١	١٥١ر٨١	٥٣ر٩٣

٣ - ٤ - ١ : الألبان

أ - كما يتضح من الجدول المرفق ، تقوم مصر باستيراد الالبان فى صورها المختلفة من عدة دول مثل كندا وأوروبا ونيوزيلندا وأمركا ... وتشير البيانات إلى أن كندا تقدم دعما يصل ٧ر٧٣٪ من القيمة التسويقية للألبان ، وبذلك فان هذا الدعم فى الانتاج والتصدير من جانب كندا يؤدى إلى

تقديم السلعة إلى السوق المصرى منخفضة بنسبة ٧ر٧٣٪ عن قيمتها الحقيقية مما يجعلها فى وضع تنافس مع الألبان المصرية ... وبذلك قد يرى صانعو القرار الخاص بالسياسة الزراعية اهمية فرض ضرائب على واردات الالبان من كندا حماية للمنتج المحلى .

هذا ... وقد بلغ متوسط سعر المنتج فى كندا للالبان السائلة نحو ٣٨٨ دولار كندى ، وقيمة الدعم للطن نحو ٣١٥ دولار كندى (بما يعادل ٥ر٢٤٠ دولار كندى) ، فى حين بلغ متوسط سعر المنتج للالبان المصنعة نحو ٤٩٩ دولار كندى .

ب - كما بلغ متوسط سعر الطن المنتج فى المجموعة الأوروبية نحو ٢٥٩ وحدة أوروبية يتم دعمه بمبلغ ١ر١١١ وحده تعادل ٦ر٩٨ دولار أمريكى للطن وتبلغ نسبة قيمة الدعم إلى قيمة الانتاج نحو ١ر٤٤٪ .

جـ - أما بالنسبة للدعم المقدم للألبان فى نيوزيلنده فقد بلغت نسبته نحو ٨ر١١٪ للألبان السائلة ونحو ٦ر٢٤٪ للألبان المصنعة ، وتشير البيانات إلى أن سعر الطن من الألبان السائلة ١٧١ دولار نيوزيلندى ونحو ٢٣٧ دولار نيوزيلندى للالبان المصنعة ، بدعم نقدر قيمته بنحو ٣ر٢٠ ، ونحو ٢ر٢٤٧ دولار نيوزيلندى للالبان السائلة والمصنعة على التوالى .

د - كما تشير البيانات إلى أن سعر الطن من الالبان بالولايات المتحدة قد بلغ نحو ٢٨٥ دولار أمريكى ، يقدم له دعم قيمته نحو ١٥٢ دولار أمريكى ، وبلغت نسبة قيمة الدعم إلى قيمة الانتاج نحو ٥٤٪ .

٣ - ٤ - ٢ : اللحوم الحمراء

أ - توضح البيانات أن سعر المنتج للطن من لحوم الأبقار الاسترالية قد بلغ نحو ١٦٠١ دولار استرالى، يقدم له دعم تبلغ قيمته نحو ١٠٣ دولار استرالى بما يعادل ٨٧ دولار امريكى ... وقد بلغت نسبة قيمة الدعم إلى قيمة الانتاج نحو ٤ر٦٪ .

ب - هذا فى حين بلغ متوسط سعر المنتج للطن من لحوم الأبقار فى كندا نحو ٢٨١٩ دولار كندى ، تقدم له الدولة دعما يبلغ نحو ٦ر٢٩٦ دولار كندى بما يعادل ٢٢٧ دولار امريكى ... وتبلغ نسبة قيمة الدعم إلى قيمة الانتاج نحو ٩ر٩٪ وقد بلغ متوسط سعر الطن (حى) نحو ٦٩٠ دولار كندى.

جـ - كما بلغ متوسط سعر الطن من لحوم الأبقار فى نيوزيلنده نحو ١٧١٢ دولار نيوزيلندى ، يقدم له دعم تبلغ قيمته ٥ر٢٠٦ دولار نيوزيلندى تعادل نحو ١٢٣ دولار امريكى ... وتبلغ نسبة الدعم المقدم للانتاج إلى قيمة الانتاج نحو ١ر١٢٪ .

د - وبلغ متوسط سعر المنتج من لحوم الابقار فى الولايات المتحدة الامريكية نحو ٢٠١٧ دولار امريكى، يدعم بمبلغ نحو ١٧٦ دولار ، وتبلغ نسبة قيمة الدعم إلى قيمة الانتاج نحو ٨ر٧٪ .

وتستورد مصر من استراليا لحوم ضأن وتشير البيانات إلى أن قيمة الدعم للطن من لحوم الضأن فى استراليا نحو ٢٣ دولار استرالى بما يعادل نحو ٨ر٢ دولار امريكى .

كما تبلغ قيمة الدعم إلى قيمة الانتاج نحو ٢ر٤٪ .

وفيما يلى أهم طرق الحماية التى تستخدمها هذه الدول حاليا والتى تنقسم إلى حماية المنتج المحلى ضد الواردات برفع الجمارك أو فرض رسوم عليها أو الحماية عن طريق دعم الصادرات للمنافسة الفعالة مع الدول الأخرى مما يؤدى إلى امكانية التصدير للحفاظ على سعر ثابت للمنتج بهذه الدول .

(أ) الولايات المتحدة الامريكية :

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية لحماية المنتج المحلى :

- نظام الحصص بالنسبة لكل منتج Import quoto .
- نظام دقيق للمواصفات القياسية .
- تطبيق تعريفة جمركية عالية خصوصا على السيارات الواردة .

وتقوم الولايات المتحدة بتشجيع التصدير بواسطة :

- البرنامج السلعى الأمريكى Enhancement Export program (EEP) .
- تسهيلات الخدمات الزراعية الخارجية Froreign Agriculture Service (FAS) .
- تدعيم التنظيمات المحلية للولايات لعمليات التصدير بواسطة جمعيات متخصصة لكل منتج نهائى .

(ب) المجموعة الأوروبية (هولندا)

- تستخدم هولندا لحماية المنتج المحلى تعريفة جمركية عالية وقد تصل الرسوم على الواردات الأمريكية إلى ما يعادل ١٠٠٪ .
- وضع رسوم على الواردات من دول أوروبا الشرقية تصل حاليا إلى ٦٠٪ وهناك خطة لخفض هذه الرسوم بمقدار ١٠٪ سنويا حتى تصبح حرية التجارة تامة بين الدول الأوروبية شرقية وغربية خلال خمس سنوات .

- تقوم هولندا بتشجيع التصدير الخارجى عن طريق common Agriculture policey (CAP) .

ويقوم هذا البرنامج بشراء المنتجات النهائية من المنتجين بأسعار عالية أعلى من السوق العالمى يتم دعمها للتصدير بأسعار منافسة .

(جـ) المملكة العربية السعودية

تتركز عملية حماية المنتج المحلى بالمملكة العربية السعودية بواسطة فرض جمارك ورسوم على الواردات حيث :

- فرض رسم ٦ هللة على البيضة بحد أدنى ٢٠٪ من السعر .
- فرض رسم ١ ريال كجم/لحم .
- فرض جمارك ١٢٪ على الواردات من المركزات .
- فرض رسم اعانة ٢٠٠ ريال لطن فول الصويا .
- فرض رسم اعانة ٢٠٠ ريال لطن الذرة الصفراء .

٤ - الوضع الراهن للانتاج الحيوانى فى مواجهة تحرر التجارة :

يواجه الانتاج الحيوانى خلال الأعوام القادمة منافسة شديدة من الواردات الخارجية وبالنظر لاستراتيجية طويلة المدى لصناعة الانتاج الحيوانى بمصر يستلزم الأمر الاهتمام بالميزة النسبية لهذه الصناعات بمصر مقارنة بالبدائل المختلفة لمنتجات زراعية أخرى بمصر أو مقارنة بنفس نوع الانتاج بالدول المتقدمة . وحتى يمكن التحول إلى آليات السوق فى المنتجات الحيوانية فان مشروعية الحماية يمكن أن يكون لها وجهة نظر فقط إذا كان هناك أمل فى المدى الطويل أن تكون هذه الصناعات بتكلفة مناسبة حتى يتسنى أن تستطيع الدولة تقديم الحماية المناسبة بتكاليف حماية كلية غير باهظة مستقبلا ويتطلب الأمر أن يتم حساب التكاليف الفعلية لوحدة المنتجات الحيوانية وتحديد أى من المنتجات يلزمها الدعم ومقدار هذا الدعم حتى تقارب التكاليف المحلية التكاليف العالمية . وبالنظر إلى موقف صناعة الدواجن بمصر فاننا نجد أن هذه الصناعة مازال يستورد لها مستلزمات إنتاج عديدة ومع هذا فانه بالنظر إلى تكاليف انتاج هذه الصناعة بالدول المتقدمة أو الخليجية فانه يتضح لنا أن صناعة الدواجن بمصر يمكنها المنافسة الخارجية لو تم حمايتها من سياسات الإغراق التى تقدمها الدول المتقدمة لحماية منتجها المحلى وفيما يلى جدول يوضح تكاليف الأمثلة والاسعار بالدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة بالنسبة للمنتجات الداجنة كمثال للمنتجات الحيوانية .

جدول رقم (٤)

مقارنة بين تكاليف الانتاج وأسعار المستهلك للمنتجات الداجنة

بكل من : السعودية - هولندا - الولايات المتحدة الامريكية - مصر

(قـــرش)

البيـــان	السعوديـــة		هولنـــدا		الولايات المتحدة الأمريكية		جمهورية مصـــر العربيـــة
	تكاليـف	مستهلك	تكاليـف	مستهلك	تكاليـف	مستهلك	مستهلك
١) كتكوت التسمين	٩٥	١٣٥	٩٥	١٠٦	٦٦	٩٩	١٢٠
٢) بيضة التفريـخ	٥٩	٦٨	٦٣	٧٦	٢٣	٤٠	٦٥
٣) بيضة المائـدة	٥	٩	٢٣	٥٧	١١	١٦	١٥
٤) كجم لحم/مجمـد	٦٧٥	٧٤٣	٥٧٠	٦٢٧	٣٦٧	٣٩١	٥٠٠
٥) كجم لحم/ حـــى	٦٣٠	٧٢٠	٣٤٢	٣٨٠	٢٢٢	٢٩٥	٣٥٠
٦) كتكوت بيـــاض	٢٧٠	٣١٥	--	١٩٠	١٣٢	١٥٢	١٩٥

ويجب هنا ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن صناعة الدواجن مازال بها من الحلقات العديدة التى لو تم انتاجها محليا ستزيد حتما من كفاءة هذه الصناعة على المنافسة الشرعية ولا يفوتنا هنا أن نأخذ فى الاعتبار تباين مراحل تطور هذه الصناعة بين الدول المختلفة فهناك دول راسخة فى صناعة الدواجن وهناك دول أخرى منها مصر صناعاتها فى مرحلة النمو وهناك دول تكاملت فيها حلقات الصناعة سواء مشروعات البنية الاساسية أو مشروعات المنتج الوسيط أو المنتج النهائى من اللحم والبيض وأخرى مازالت تستكمل الحلقات (أنظر جدول ٥) هذا ومن الواضح أن غالبية الدول تسلك نفس مسلك جمهورية مصر العربية من استيراد أغلب مستلزمات انتاج وادوات هذه الصناعة من عدد قليل جدا من الدول وهذا يرجع اساسا إلى أن عدد الشركات العالمية التى تعمل بصناعة الدواجن محدودة العدد وبناء عليه فان هذه الشركات القليلة هى التى تغذى روافد هذه الصناعة ككل فى جميع أنحاء العالم أى أن استيراد مستلزمات الانتاج الداجنى ليست ظاهرة مصرية فقط ولكنها ظاهرة عالمية

ولا شك أن صناعة الدواجن بمصر فى هذه المرحلة تحتاج إلى حماية حتى تستمر فى مواجهة المنتج الاجنبى المدعم كما وأن هذه الحماية ستؤدى إلى تطوير الصناعة باستكمال وتدعيم حلقات البنية الاساسية لها .

ومن المؤكد أنه فى غياب هذه الحماية (والتى تعادل دعم بلد المنشأ لصادراتها وتحد من الاغراق والتدليس التجارى) سيتوقف الاستثمار فى هذا النشاط الاقتصادى الهام وستنهار هذه الصناعة .

جدول رقم (٥)

الوضع الراهن للحلقات المختلفة فى صناعة الدواجن بمصر

قسم الصناعة / البيان	انتاج الكتكوت	انتاج الاعلاف	انتاج الادوية واللقاحات
أ - مشروعات البنية الاساسية ويلزمها كفاءة فنية عالية وعالية التكاليف . **غير قائمة حاليا مجالات للاستثمار**	خطوط الأصول	الاحماض الامينية الڤيتامينات-الاملاح	مزارع خاليـــة من الامراض .
ب - مشروعات منتج وسيط أو للتربيـــة فى سبيلها للاكتفاء الذاتـى (يلزم حمايتها)	خطوط الجدود مزارع الامهات للتسمين	البريمكس - المركزات انتاج الاعـــلاف	انتـــاج مركـــزات والادويـــة للخـــلط لانتاج المنتج النهائى
جـ - مشروعات الانتاج التجارى **قاربت الاكتفاء الذاتـــى (يلزم حمايتها)**	الكتكوت التجـــارى للأكل بيض التفريخ بيض المائـــدة		انتاج القاحـــات والادوية

٥ - صور الحماية المقترحة بمصر وطريقة تقديرها :

٥ - ١ - مقترح لتقدير قيمة الحماية المطلوبة

تقوم معظم دول العالم بدعم انتاجها الزراعى بهدف تشجيع الانتاج والصادرات . وقد اهتمت بعض الابحاث بدراسة نسبة الدعم المقدم إلى المنتجات الحيوانية والنباتية بهدف التعرف على مقداره ونسبته حتى يمكنها من منافسة الانتاج الخارجى (بالدول الاخرى) ... وفى ضوء هذه الدراسات يمكن وضع سياسة سعرية تهدف إلى حماية الانتاج المحلى من منافسة السلع المستوردة .

وقد أوضحت الدراسات التى قامت بها وزارة الزراعة الامريكية أن الدول المصدره تقوم بتقديم دعم صادرات بالاضافة إلى دعم استهلاك لسلع معينة .

وعند وضع سياسة جمركية بهدف حماية السلع المنتجة محليا - فى مصر - فى مواجهة السلع المستوردة يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ما يلى :

- مقدار الدعم الخارجى ، سواء كان للانتاج أو للتصدير .
- مقدار الدعم الداخلى ، سواء كان للانتاج أو للاستهلاك .

وتقترح هذه المذكرة أن يتم تحديد القيمة الجمركية كنسبة من سعر المستورد التى يجب أن تفرض على الواردات باستخدام المعادلة التالية :

٪ الجمارك (الضرائب) = الدعم الخارجى (انتاج + صادرات) - الدعم الداخلى (انتاج فقط)

وحيث أن الانتاج المصرى ايضا يقدم له دعم من الحكومة المصرية ، لذلك يجب استقطاع نسبة دعم الانتاج المحلى من الدعم الخارجى .

وذلك حتى تقف السلع المحلية فى وضع تنافس عادل مع السلع المستوردة حيث أن استخدام هذه المعادلة يؤدى إلى تقدير القيمة الجمركية على أساس دعم تشجيع الصادرات الخارجى بالاضافة إلى فارق اتابع سياسات مختلفة من دولة إلى اخرى ذلك أن فرض جمارك على السلع المستوردة من شأنه أن يخفض الطلب على السلع المستوردة وقد يزيد الطلب على السلع المحلية بفرض ثبات اسعارها خلال فترة زمنية معينة .

هذا ويجب أن تؤخذ فى الاعتبار دعم المستهلك المحلى الذى يتم عن طريق وزارة التموين والتجارة الداخلية والذى من شأنه أن يزيد من الفجوة السعرية لكل من السلع المحلية ونظيرتها المستوردة وبالتالى يزداد الطلب على السلع المنتجة محليا .

ويمكن وضع العلاقة الموضحة عاليه فى صورة علاقات سعرية مطلقة ولهذا يقترح أن تحسب القيمة الحقيقية للسلع المستوردة والمحلية وذلك عن طريق زيادة الاسعار السوقية بنسبة الدعم فى دول الانتاج . وبالتالى يمكن حساب القيمة الجمركية بناء على اسعار حقيقية مطلقة مضافا اليها تكاليف الشحن من الدول المختلفة إلى ولة الاستيراد وذلك تصبح المعادلة فى صورة قيمة حقيقية كما يلى :

القيمة الجمركية = اسعار الاستيراد مضافا اليها نسبة قيمة الدعم الخارجى - الاسعار المحلية مضافا اليها نسبة قيمة دعم الانتاج .

ونظرا لضآلة مقدار الدعم الخارجى للصادرات بالنسبة إلى اجمالى الدعم المقدم للمحصول والذى تصل نسبته إلى نحو ٣ر٠٪ فى بعض المحاصيل ، فان هذه الدراسة سوف تركز على اجمالى الدعم الخارجى للانتاج أو التصدير ولكن بالقياس إلى قيمة الـ ٣ر٪ إلى ما يتم تصديره وحساب نسبة الدعم المقدم للكمية المصدرة فان هذه النسبة قد تصل إلى ١٠٠٪ ويوضح جدول (٢) أن اليابان تقدم دعم للمنتجات الزراعية حوالى ١ر٣ مليون دولار ولكنه يحتل نسبة ٦ر٪ من الدخل القومى ولهذا يجب أخذ رقم الدعم على الصادرات فقط فى الاعتبار عند اجراء هذه المقارنة .

٥ - ٢ - البدائل المطلوبة لحماية المنتجات الحيوانية المحلية

حتى تتمكن صناعة الانتاج الحيوانى بشقيها الداجنى والحيوانى من مجابهة السوق العالمية والمنافسة الشديدة من الواردات منخفضة القيمة والجودة فان الامر يتطلب أن تضع مصر حماية بطرق أكثر ايجابية للتحكم فى اسعار الوارد على أن يكون ذلك ضمن خطة الدولة فى تحرير الاقتصاد والاعتماد على آليات السوق ويمكن الأخذ فى الاعتبار أن غالبية الدول تقدم سياسة اغراق الاسواق من الدول المستوردة وبدفعات من الواردات تؤدى إلى انهيار الاسواق المحلية كهدف نهائى وبناء على ذلك يقترح أن تشمل حماية المنتج المحلى للمشروعات الحيوانية ثلاثة محاور أساسية :

أ - فرض جمارك مباشرة على الشرائح المختلفة للمنتج النهائى من اللحم الاحمر والابيض والبيض يتناقص تدريجيا خلال سنوات تطبيق التحرير الاقتصادى (عشر سنوات على الاقل) .

ب - وضع مواصفات قياسية لاستيراد منتجات جيدة وطازجة وغير مخزنة مع ضرورة الاهتمام بدقة مواصفات الجرم بلازم Germplasm السائل المنوى والطلائق والجدود وبيض التفريخ فهذه يجب أن تكون تحت تحكم نظام جودة عالية على أعلى مستوى .

جـ - استخدام اليات السوق فى فترات السماح للواردات لرفع جودة المنتج المحلى مع ضرورة فرض رسوم إما للتنمية أو اعانة أو لدعم التصدير يكون من هدف جمع هذه الرسوم هو زيادة كفاءة حلقات الصناعة المسكنة المنافسة عالميا أو التدخل لزيادة التمصير لأى من الصناعات فى مراحل البنية الاساسية لكل منها ويتم تحديد هذه الرسوم على أساس اسعار المنتج بالدول المصدرة واسعار المستهلك مع ضرورة تنظيم حصص هذه الواردات على مدار العام ومع أوقات الطلب الغير عادى عليها بناء على النمط الاستهلاكى ، على الا يتجاوز تصاريح الاستيراد أى من الكميات المحددة للاستيراد شهريا مهما كانت الاسباب .

ولا يجب أن توضح هذه الحماية اعتباطا بل أن تكون على أسس موضوعية تهدف أساسا إلى تدعيم الصناعة الوطنية وزيادة الاستثمار فيها وخلق فرص عمل جديدة وأهم هذه الاسس الآتى :

أولا : التفرقة بين السلع النهائية والسلع الوسيطة .

ثانيا : الحجم النسبى للاستثمار الموجه لانتاج السلعة (كتكوت تسمين - كتكوت بياض - كتكوت أمهات - كتكوت جدود) حيث بلغ سعر كتكوت التسمين عمر يوم ٣٠ سنت فى حين يبلغ نظيره كتكوت الأمهات ٣ دولار وكتكوت الجدود ٣٠ دولار .

ثالثا : معدل العائد الداخلى الصافى على المشروع .

رابعا : اختلاف نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع (١٠٠٪ كتكوت.التسمين - ٣٣٪ كتكوت الأمهات- صفر٪ كتكوت الجدود) .

خامسا : درجة الاكتفاء الفنية للتشغيل والمخاطر على رأس المال .

وتطبيقا لهذه الاسس لحماية الصناعة باستخدام التعريفة الجمركية يقترح الآتى لنسبة الجمارك على بنود التعريفة المختلفة والمتضمنة للدواجن والحيوانات (سلع بديلة) وفقا للتبنيد الجمركى السابق مع ملاحظة التصنيف تحت البنود كالاتى :

البيـــــان	الجمرك (٪)
البند ٢/١ حيوانات حية من فصيلة البقر (بما فى ذلك الجاموس) (سلعة نهائية) **	١٥
البند ٤/١ حيوانات حية من فصيلة الضأن والماعز (سلعة نهائية) **	
البند ٥/١ كما هو حاليا لا يفى بالغرض حيث لا يحقق التفرقة بين كتاكيت الاكثار وكتاكيت التربية للاكل ويقترح أن يصير كالآتى :	١٥
البند ٥/١ طيور دواجن حية (الدجاج والبط والاوز والرومى ودجاج غينيا) **	
أ - كتاكيت الاكثار والتحسين .	١٥
ب - كتاكيت التربية للاكل (الحد الاقصى)	٨٠
جـ - غيرها (الحد الاقصى) .	٨٠
البند ١/٢ لحوم واحشاء صالحة للاكل من الحيوانات الداخلة فى البنود **	
١/١ ، ٢/١ أو ٣/١ أو ٤/١ طازجة أو مبردة أو مجمدة (سلعة نهائية)	
أ - من فصيلة البقر (بما فى ذلك الجاموس) .	٣٠
ب - من فصيلتى الضأن والماعز .	٣٠
جـ - من فصيلة الخنازير .	٨٠
د - غيرهـا .	٣٠
البند ٢/٢ طيور دواجن مذبوحة (الدجاج والبط والاوز والرومى ودجاج غينيا) ** وأحشاؤها وأطرافها الصالحة للاكل (عدا الاكباد) طازجة أو مبردة أو مجمدة (الحد الأقصى)	٧٠
البند ٣/٢ أكباد طيور ودواجن طازجة أو مبردة أو مجمدة (سلعة نهائية) **(الحد الاقصى)	٧٠
البند ٥/٢ شحم خنزير صرف وشحم طيور دواجن (غير مقصورة ولا مذاب ولا مستخلص بواسطة مذيبات) طازجا أو مبردا أو مملحا أو فى ماء مملح أو مجففا أو مدخنا .	٧٠
البند ٦/٢ لحوم وأحشاء وأطراف من جميع الانواع صالحة للأكل (ما عدا أكباد الطيور والدواجن) مملحة أو مجففة أو مدخنة (سلعة نهائية) **	٧٠
أ - من خنازير (البيكون - والهام والجمبون)	٧٠
ب - وغيرهـا .	٧٠
البند ٥/٤ بيض طيور وصفار بيض طازجا أو مجففا أو محفوظا بشكل أخر وإن كان محلى **	
أ - بيض بقشـرة	
١) بيض للتفريخ	٦٥
٢) غيره (الحد الاقصى)	٧٠
ب - غيره (الحد الاقصى)	٧٠

** يشترط أن يقدم عنها ترخيص خاص من وزارة الزراعـة .

خاتمـــة :

أخذت اتفاقية الجات فى اعتبارها العديد من الشروط التى يمكن للعالم النامى أن يتمتع بها لاعمال هذه الاتفاقية أو التصديق عليها من جانب كل من اقطار الدول النامية وهدف هذه الشروط هى محاولة الحفاظ على الكيانات الاقتصادية بالدول النامية واعطائها فرصة لتحسين أدائها لخلق فرص عمل جديدة والسيطرة على أسعار الاسواق المحلية وتحسين الميزان التجارى مما يؤدى ألى حماية أمن هذه الدول القومى ، وأهم هذه البنود التى تمكن الدول النامية من وضع شروط ومواصفات لمجابهة الدول المتقدمة فى هذه الاتفاقية هى :

١) الحماية من خلال الجمارك وهى طريقة أطلقت عليـها الاتفاقية تحديـد الكميـات المسـتوردة Quantitative Restricrion Imports فى البنود التالية :
البند XVIII والبند XII من الاتفاقية والبند XIII الجزء الثانى Part Two .
٢) الحماية فى الحالات الخاصة أو الهامة "Waivers" وهى خاصة بالبند XXV وعادة تهدف هذه الطريقة إلى اعطاء حماية خاصة لبعض الصناعات المحلية مثل البند XIX من الاتفاقية الجزء الثانى والثالث Part Two and Part Three .
٣) شروط خاصة للدول النامية التى تمثل حوالى ثلثى عدد الدول المشاركة فى الاتفاقية والجزء الرابع من الاتفاقية يوضح هذا Part IV .
٤) المطالبة بالغاء الدعم للصادرات فى الدول المتقدمة البند XVI الجزء الثانى Part Two وبالتالى حماية الدول النامية من الإغراق البند VI الجزء الثانى Part Two أو ما يطلق عليه مقاومة الاغراق Anti - Dumping Code .

هذا ومن الواضح أن الاتفاقية قد تطرقت بالتفصيل وبملاحق خاصة لتجارة كل من الالبان واللحوم ولم تنظر من قريب أو بعيد بنفس الصورة المباشرة لكل من لحوم الدواجن والبيض والامر يتطلب من مصر دراسات واعية دقيقة لتأثير هذه الاتفاقية على القدرة التنافسية لصناعة الانتاج الحيوانى بمصر وكذلك وضع هذه الدراسات موضع التنفيذ وأخذ أكبر مدى ممكن لمعالجة سلبيات الاتفاقية على مدى سنوات طويلة باقصى ما يمكن تأجيله من سنوات لتصل إلى التطبيق الكامل لكل هذه البنود ومع هذا يمكن تديجيا تطوير وتحديث ووضع كفاءة هذه الصناعة لتستطيع التصدير إلى الخارج بما يعادل قيمة وراداتها من مستلزمات الانتاج التى لا يمكن توفيرها بمصر .